تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980 - 2010)

أ. د ثريا الخزرجي الباحث: أياد كاظم حسون

تاريخ استلام البحث: 2014/2/12 تاريخ قبول النشر: 2014/2/25

الملخص

تشكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم هاجسا بالنسبة للكثير من بلدان العالم المتقدم والنامي، واقيمت في البلدان المتقدمة الكثير من الابحاث لتنظير العلاقة من اجل التغلب على المشاكل التي قد تتعرض لها الدول نتيجة لهذا الارتباط .

والبحث الحالي هو محاولة لاستقصاء اتجاهات هذه العلاقة في العراق من اجل تحديد المديات التي يمكن ان يؤثر او يتأثر بها النمو نتيجة للتضخم، وتم اعتماد المدة (1980-2010) كمدى زمني يمكن من خلاله تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين وكذلك تم اخذ البيانات بقيمها الاسمية فيما يتعلق بنموGDP من اجل التشخيص الدقيق لأثر التضخم وتم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لإثبات اتجاه العلاقة ، وتوصل البحث الى نتيجة مفادها ان هنالك اتجاهين للسببية في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق .

Analysis of the relationship between inflation and economic growth In Iraq for the period (1980-2010)

Prof. Dr. Thoraya Al-Khazraji
Research: Ayad K. Hasson

Abstract

The relationship between economic growth and inflation a concern for many countries in the developed and developing world, and erected in developed countries, a lot of research to laparoscopy relationship in order to overcome the problems that may be exposed to the States as a result of this association.

The current research is an attempt to explore the trends in this relationship in Iraq in order to determine the ranges that can affect or be affected by growth as a result of inflation, period (1980-2010) was adopted to range time frame in which you can determine the nature of the relationship between the two variables as well have been taking data at their nominal value as terms of GDP growth for the accurate diagnosis of the impact of inflation has been relying on time-series analysis to prove the direction of the relationship, and the search reached the conclusion that there is a two-way causal relationship between inflation and economic growth in Iraq.

مشكلة الدراسة

الجدل الواسع بين الاقتصاديين والنظريات الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ومدى تأثر الاقتصاد العراقي بهذه العلاقة.

فرضية الدراسة:

يفترض البحث وجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق في الاجل الطويل.

هدف الدراسة:

التثبت من صحة ونوع العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام الاساليب القياسية الحديثة وتقديرها عن طريق اختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك واختبار سببية (Granger)،

هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول واقع ومراحل التضخم الاقتصادي في العراق ،وتضمن استعراض مسار التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ، اما المبحث الثاني فقد تخصص في تحليل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010) ،وتناول المبحث الثالث الانموذج القياسي لتحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام اختبارات السلاسل الزمنية.

مقدمة

رغم أن الاتجاه السائد في الاقتصاد يعتبر استقرار الاسعار احد اهم اهداف السياسة النقدية لأن ارتفاع معدلات التضخم يحد من النمو الاقتصادي ويزيد الضغط على السلطات النقدية نتيجة للإخفاق الحاصل في احد مؤشرات الاداء الاقتصادي.

ونظرا لاعتماد العراق على القطاع العام في توجيه النشاط الاقتصادي ،وتأثره بالحرب والعقوبات الاقتصادية، فضلا عن الظروف الاقتصادية الدولية كالأزمات والركود الاقتصادي، فأن التذبذب الكبير الحاصل في معدلات التضخم و النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي ،تتطلب دراسة العلاقة، ومعرفة مدى الارتباط بينهما ، لمعرفة اثر التضخم في النمو الاقتصادي واثر النمو الاقتصادي في التضخم ،وبالتالي معرفة اهمية التضخم ودوره في الفعالية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العراق وهذا ما سيحاول البحث الحالي اثباته بالاعتماد على اختبارات تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات العلاقة وذلك باعتماد الفترة (1980-2010) وهي الفترة التي شهدت اعلى معدلات للتضخم في الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول
واقع ومراحل التضخم الاقتصادي في العراق

تمهيد

أن استقرار الاسعار تاريخيا في العراق كانت الصفة السائدة خلال الحرب العالمية الاولى ، وفيها تم استخدام الروبية الهندية كوحدة النقد الرسمية بدلا من نظام المعدنين (الذهب والفضة)،التي استعملت اثناء الاحتلال العثماني ،ولمحدودية حصول تغيرات في كمية النقود في بداية القرن العشرين، فلم تكن هنالك اي ضغوط تضخمية ، وشهد الاقتصاد العراقي ظاهرة التضخم في مرحلة الخمسينيات، عندما ارتفعت الايرادات النفطية رافقها أتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، ولكن بعد فك ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني نهاية الخمسينيات، لم ترافق مرحلة الستينيات اي ضغوط تضخمية، وحصل تطور سريع في نمو عرض النقد خلال السبعينيات بسبب ارتفاع الايرادات النفطية، بعد الصدمتين النفطيتين التي رافقتها وفرة في الموارد المالية، ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، ومع ذلك فأن مستويات التضخم خلال السبعينيات يمكن اعتبارها منطقية ومقبولة لأنها في مرتبة الآحاد عدا السنوات 1976، 1979،عندما وصل مستوى التضخم فيهما الى (12.7% ، 10.7%).

اولا: مسار التضخم في العراق للمدة (1980-1989)

يختلف التضخم في الثمانينيات عن السبعينيات ،واذا كان التضخم في السبعينيات ينسب الى تضخم سحب الطلب بسبب ارتفاع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكومي، فبسبب ظروف الحرب، وما رافقها من انخفاض الصادرات النفطية وانخفاض اسعارها وبعد تراجع الطلب العالمي على النفط عام 1982 ، فأن التضخم في الثمانينيات يمكن اعتباره تضخم مزدوج ،اي تضخم سحب الطلب، بسبب زيادة الانفاق الحكومي لما تطلبته الحرب من تأمين المستلزمات المادية والعسكرية وتضخم دفع كلفة ناجم عن ظروف خارجية ادت الى ارتفاع مستوى التكاليف وانتقال منحنى العرض الكلي نحو اليسار.

وانعكس ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي على عرض النقد بداية الثمانينيات الذي ارتفع بنسبة (36.62%)عام 1982، ورغم تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض اسعاره، فأن الانفاق الحكومي ارتفع من 7699 مليون دينار عام1980 الى 10583مليون دينار عام 1985،بعد التوسع الكبير في الانفاق العسكري، ويلاحظ من الجدول (1) ،وبسبب النمو الكبير في عرض النقد للأعوام 1981و1982، والذي بلغ (37.30%،36.62%)على التوالي، لتمويل النفقات العسكرية اصدر البنك المركزي (سندات القادسية) للحد من الارتفاع الكبير في عرض النقد والسيطرة على معدلات التضخم [1].

وبشكل عام فأن زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري العام والخاص خلال الثمانينيات ادى الى زيادة الطلب الكلي بحيث ارتفع الفائض للطلب الكلي من 177.7 مليون دينار عام 1980،الى 4939.4 مليون دينار عام 1989، [2].

ويعود ارتفاع الانفاق الحكومي الى ارتفاع الانفاق الدفاعي الى 79.6% من اجمالي الانفاق العام لتمويل نفقات الحرب مع تقليل نسب الانفاق الحكومي على قطاعي الصناعة والزراعة ، ويلاحظ استقرار نسبة العملة في التداول الى عرض النقد بالمعنى الضيق عند حدود مرتفعة في الثمانينيات وبمعدل سنوي (83.3%).

ثانيا :التضخم الاقتصادي خلال المدة (1990-2002) فترة الحصار الاقتصادي

توقفت معظم القطاعات الانتاجية والخدمية بعد تعرض العراق في بداية التسعينيات الى حرب وحصار اقتصادي، ومع توقف تصدير النفط وتجميد الارصدة الاجنبية، ارتفعت الاسعار بشكل متسارع ليحصل تضخم مفرط خاصة في اسعار المواد الغذائية حتى منتصف التسعينيات، اذ ارتفع خلالها معدل التضخم من (51.7%) عام 1990 الى (492.14%) عام 1994،وذلك بعد ان ارتفع عرض النقد من (15359.3) مليون دينار الى (238901) مليون دينار، اي تضاعف بمقدار (15) تقريبا للمدة نفسها، متسببة في زيادة الانفاق الحكومي العسكري لإعادة الاعمار، ارتفع خلالها العجز الحكومي من (-6062.9)مليون دينار عام 1990 الى (-583798) مليون دينار عام 1995، مما ادى الى ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار، كما ساهم ارتفاع عرض النقد وانخفاض الطلب عليه، بسبب الانخفاض والتدهور الكبير الحاصل في قيمة العملة الى مضاعفة الاسعار خلال فترات زمنية قصيرة جدا، بالشكل الذي ادى الى قيام الافراد باستبدال النقود المحلية بالموجودات الحقيقية (كالعقار والسلع المعمرة) والذهب او بالعملات النقدية الاجنبية ،للتعويض عن التدهور في قيمة الدينار العراقي الذي فقد وظيفته كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة بالشكل الذي ساهم في بروز ظاهرة الدولرة التي تظهر بعد فقدان الثقة بالعملة المحلية.[3]

وعلى الرغم من استمرار نمو عرض النقد بمعدلات مرتفعة خلال السنوات اللاحقة الا ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد انخفاض عندما بلغ (59020,8) مقارنة في عام 1995 وبمعدل تضخم سالب مقداره (- 15,4 %) ويعزى السبب في ذلك إلى بدء العمل باتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة وما أعقبها من برامج وسياسات ترشيدية وفرض بعض القيود على الأنفاق العام ،فأخذت مستويات التضخم بالتراجع لتصل الى (12.5%)عام 1999 بسبب تمويل الاستيرادات من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية من عوائد النفط ،كما ان العجز الحكومي تراجع بعد برنامج النفط مقابل الغذاء ليصل الى (-314487) مليون دينار عام 1999[4]،

[1] - ثريا الخزرجي (تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم)،دراسة تحليلية للمدة(1980-2003)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (13)،العدد(48) ،2007.

[2] - محمد طاقة "التضخم في الاقتصاد العراقي بين التفسير والمعالجة" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الخامس ،العدد 15، 1998، ص11-12.

[3] - ثريا الخزرجي تقييم اداء السياسة النقدية، مصدر سابق ص (149)

[4] - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،عدد خاص ،2004 .

اما المدة (2000-2002)،وفيه وصل متوسط معدل التضخم السنوي الى (13.3%) كما في الجدول (1)،فيمكن ادخاله ضمن مرحلة التضخم المعتدل.

ثالثا :التضخم الاقتصادي خلال المدة (2003-2010)

يمكن تقسيم التضخم في العراق للمدة (2003-2010) ،على مرحلتين، وهي مرحلة التضخم المرتفع للمدة (2003-2007)، ما بعد الحرب وفيها كان العراق يعاني من حالة الاضطراب الاقتصادي والسياسي والامني، مع صدور قانون البنك المركزي (الذي اعطاه الاستقلالية التامة)، وتبديل العملة المحلية وظهور مزاد العملة اليومي الذي يقيمه البنك المركزي، فضلا عن الغاء الرقابة على التحويل الخارجي، واتباع سياسة تحرير الاسعار تنفيذا لاتفاقية نادي باريس، رافقه تحول كبير في هيكل الطلب بعد فتح الاستيراد ودخول السلع الصناعية المتنوعة رافقها ارتفاع مستوى الدخول للموظفين ،وفيه بلغ متوسط معدل التضخم السنوي(36.2%)، ورغم سعي الحكومة الى التقليل من فجوة الطلب المحلي والحد من ارتفاع معدلات التضخم من خلال الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الطلب المتسارع، ارتفعت على اثره نسبة الاستردادات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة اعلاه اذ وصلت الى نسبة (58%) سنويا رافقها ارتفاع في معدلات التضخم من (33.6%) عام 2003 الى (53%) عام 2006 ثم انخفضت الى (30.8%) عام 2007[1]،

وبالتالي يمكن اعتبار ان التضخم المستورد رافق هذه المرحلة رغم ان اهمية التضخم المستورد تتضاءل في ظل وفرة العملة الاجنبية واستقرار اسعار الصرف وزيادة الانفاق الحكومي[2]،

ثم تأتي المرحلة الثانية للمدة (2008-2011)،وهي المرحلة التي اتسمت بتذبذب اسعار النفط عند مستويات مرتفعة بعد الازمة المالية العالمية ، وفيها انخفض معدل التضخم السنوي وبلغ متوسطة (4.4%)،

واجمالا فقد وصلت نسبة التضخم الى (65.9%)،للمدة (200-2010) وهي ايضا نسبة منخفضة جدا، مقارنة بالعقود السابقة، مما يؤكد ان انخفاض نسبة العملة في التداول لمجموع عرض النقد له تأثيرا ايجابيا على مستويات التضخم، اما عندما تزداد درجة التنقيد اي زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد فهي تساهم في ارتفاع مستويات التضخم.

المبحث الثاني
واقع ومراحل النمو الاقتصادي في العراق

تمهيد

اثر قانون تأميم الشركات الصناعية رقم (99) عام 1964 سلبا وبشكل كبير على نمو القطاع الصناعي الخاص، وبالتالي حصل تحول في طبيعة النشاط الاقتصادي في العراق الذي كان يستند على المشاريع الصناعية الخاصة ،والتي كانت تمثل بداية ظهور القطاع الصناعي في العراق قبل الحرب العالمية الاولى معتمدة على الموارد المحلية، والتي تطورت بعد الحرب، عندما أنشأ رأس المال الخاص مصانع للنسيج والتمور والسكائر والحبوب وغيرها مستعينا بالتقنية والخبرة الاجنبية في التشغيل والادارة، الى القطاع العام المعتمد على الايرادات النفطية وازاحة القطاع الخاص من السيطرة على النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي.

وفي السبعينيات تطور القطاع العام عندما استهدفت الخطط الحكومية بناء قاعدة صناعية بعد زيادة الموارد المالية للبلد، وكانت خطة التنمية القومية (1970-1974)، تهدف الى احداث تغيرات في

---

[1] - سمير سهام داود :اثر الاختلالات الهيكلية على التضخم :حالة دراسية الاقتصاد العراقي، بحث منشور ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ،2013،ص26

[2] - التضخم المستورد Import Inflation،يرتبط هذا النوع من التضخم بالظروف الاقتصادية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات، فاذا كان البلد يستورد سلع ومنتجات ومستلزمات انتاج اجنبية مرتفعة السعر بسبب تضخم خارجي كما هو الحال في البلدان النامية التي تعتمد على واردات البلدان المتقدمة فأن الارتفاع سيصيب السلع المحلية ايضا ،ويساهم انخفاض اسعار الصرف المحلية اتجاه العملة الاجنبية في جعل اسعار الاستيرادات مرتفعة بالنسبة للمحليين واسعار الصادرات منخفضة بالنسبة للأجانب، راجع - محمد سلمان العانب، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي.

الهيكل الاقتصادي، وتطوير القطاع الصناعي الحكومي، متبعة استراتيجية احلال الواردات، ورغم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو سنوي (4.92%) خلال هذه المدة ،لكن الخطة فشلت في رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة (1976-1980) لتصل الى 11.4% عام 1980.

مراحل النمو الاقتصادي في العراق

1 :النمو الاقتصادي خلال المدة (1980-1989)

لم يكن النمو الاقتصادي في العراق مستقرا خلال الثمانينيات بسبب ظروف الحرب والركود الاقتصادي العالمي ،وان ارتفاع نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي الى 62% عام 1980 ، تراجعت لتصل الى 11% عام 1986،بسبب ظروف الحرب وما رافقها من انخفاض اسعار النفط ، قابلها ارتفاع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة نسبيا التي شكلت حوالي (14.11)%، على التوالي عام 1986.

ويلاحظ من الجدول(1) ان الانخفاض الحاصل في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الثمانينيات ،جعل نمو القطاع الزراعي والصناعي بطيئا بسبب انخفاض مستوى الايرادات النفطية المستخدمة في تمويل القطاعات، رغم ان الخطط الخمسية وضعت لتوسيع النشاط الاقتصادي وهما الخطة (1981-1985) لتحقيق التوازن بين التنمية وتمويل الحرب، والخطة (1986-1990) لتوفير الفوائض الاقتصادية.

كما ان الركود الاقتصادي العالمي وظروف الحرب الحقت ضررا كبير بالصادرات النفطية العراقية ،من خلال تضرر المنشآت النفطية وغلق منافذ التصدير ، فساهمت بتراجع مكونات الناتج المحلي الإجمالي وشحة العملات الأجنبية وصعوبة الاستيراد فانخفضت مساهمة القطاعات السلعية لتبلغ 52.3% خلال المدة 1981-1985 ونسبة 22.2% خلال المدة 1986-1990 بعد أن كانت تمثل 84.4% خلال المدة 1975-1980مع استمرار حالة التدهور الإنتاجي للأنشطة السلعية التي انخفضت مساهمتها للفترة أعلاه، وحصل التحسن النسبي في نمو الناتج المحلي الاجمالي ،فضلا عن النمو في نسبة كل من القطاع الزراعي والصناعي من الناتج كما موضح في الجدول (1) ،بعد اعتماد العراق رسميا على الخصخصة عام 1987 وساهمت الاصلاحات الاقتصادية خلال النصف الثاني من الثمانينيات في رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من (16.8%)،عام 1980 الى (46.1%)،عام 1990، وشملت عملية الاصلاح تحويل ملكية الكثير من المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص.

كما ادت السياسة المالية والنقدية من خلال تخفيض سعر الصرف ،وتخفيض نسب وحصيلة الضرائب وتشديد السيطرة على الصرف وتخفيف القيود على التجارة الخارجية في تحسن نسب المؤشرات الاقتصادية للقطاعات الانتاجية نهاية الثمانينيات.

النمو الاقتصادي خلال المدة (1990-2010)

أن الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي بسبب ضعف مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ،وارتفاع نسبة انتاج السلع الاستهلاكية في القطاع الصناعي مقارنة بإنتاج السلع الوسيطة والانتاجية ،واعتماده على الاستيرادات في تلبية احتياجاته من السلع الرأسمالية والوسيطة، ظهر بشكل واضح وصريح خلال النصف الاول من عقد التسعينيات ، بعد تدهور نسبة مساهمة القطاع النفطي اجمالي صادرات العراق، وفيها حصل التدهور الحقيقي للاقتصاد العراقي ولحق الدمار الشامل بالصناعة النفطية بسبب احتلال العراق للكويت.

ويوضح الجدول(1) حصول تدهور كبير في انتاج النفط الذي تراجعت نسبته للناتج بشكل كبير خلال المدة (1990-1995)،اذ انخفض من (0.08)عام 1990،الى (-0.00009)، عام 1995،كما يوضح الجدول حصول تراجع كبير في الانتاج الصناعي خلال فترة التسعينيات وتراجع نسبته من (0.08) عام 1990،الى (0.009) للناتج المحلي الاجمالي عام 1999، اذ تراجعت نسبة مساهمة للقطاع الصناعي خلال مرحلة التسعينيات بمعدل سنوي (3.6%) ، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة

القطاع الزراعي للمدة (1990-1995)، من (0.19) الى (0.55)، مع قيام الحكومة بتخفيف العبء الضريبي ونظام الحوافز وخاصة للمشروعات الزراعية لدعم الانتاج المحلي، ليشكل اكبر نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1990-1996)،وبمعدل (34.3%) سنويا ثم بدأ بالانخفاض في الاعوام التالية حتى وصل الى نسبة (0.07) عام 1999 ، وعند تنفيذ مذكرة التفاهم عام 1995 قامت الحكومة العراقية بإصلاحات اقتصادية، لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاعات الزراعية والخدمية والتجارية، لتقليص عجز الموازنة وتخفيض مستويات التضخم من خلال اعتمادها على السياسة النقدية والمالية الانكماشية لزيادة موارد الدولة.

وارتكزت عملية الاصلاح على تقليص الانفاق الحكومي وزيادة الموارد المالية الحكومية ،ومنع استمرار تدهور الانتاج ،فبعد وصول النفقات الحكومية الى (690783) مليون دينار عام 1995،انخفضت النفقات في العامين التاليين الى (542541، 605802)، مليون دينار ، وارتفعت الايرادات الحكومية حوالي سبعة اضعاف خلال المدة (1995-1999)،من (106986)مليون دينار الى (719065) مليون دينار.

فضلا عن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من (2285862.6) مليون دينار عام 1995 الى (34359781.6) مليون دينار عام 1999،كما موضحة في الجدول (1)،فبعد استمرار انخفاض اسعار النفط الخام عالميا خلال المدة (1998-2002)،يوضح الجدول حصول تراجع في نمو الناتج خلال المدة 2000-2003،من (50.243)ترليون دينار الى (29.585) ترليون دينار، مع انخفاض نسبة مساهمة النفط في الناتج من (83%)، الى (69%) للمدة نفسها، متأثرا بالركود الاقتصادي العالمي وانخفاض اسعار النفط وقيام الحرب مع الولايات المتحدة عام 2003 ،وتحسن النمو في الناتج بعد عودة اسعار النفط الى الارتفاع عام 2004 ، اذ ارتفع الناتج الى (53.235) ترليون دينار، وبنسبة نمو مرتفعة بلغت (80%)،رافقها انخفاض في نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي، وبعد الازمة المالية العالمية عام 2008،وحالة التباطؤ الاقتصادي الحاد الذي رافق الازمة المالية العالمية 2008،والانخفاض الحاصل في اسعار النفط عالميا في نهاية العام نفسه، تأثر الاقتصاد العراقي سلبا ،من خلال تراجع الناتج المحلي الاجمالي من (157) ترليون دينار عام 2008 الى (139) ترليون دينار عام 2009، بنسبة (11%) تقريبا، وبعد ان شكل قطاع النفط نسبة 55.5% من الناتج عام 2008 اصبحت مساهمته 40 % عام 2009 .

ويظهر الجدول(1) ، الاختلال الاقتصادي الكبير والعميق في الهيكل الانتاجي ،خلال المدة (2000-2010) ومدى الضعف والانخفاض الكبيرين في نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

ومما سبق ورغم ان الاساس النقدي في العراق يتسم بعدم الثبات وضعف علاقته بالمجاميع النقدية الاوسع كما ان سرعة التداول غير مستقرة وربما يؤدي الى عدم وضوح العلاقة بين عرض النقد والمستوى العام للأسعار[1].

فأن اعتماد السياسة النقدية للبنك المركزي، بعد استقلاله بعد عام 2003 على الادوات غير المباشرة ،كمزاد العملة اليومي واتباع نظام الصرف المرن ،فضلا عن استخدامه الاحتياطي القانوني كأداة مهمة في التأثير على السيولة العامة وسيولة الجهاز المصرفي ،فضلا عن سعي البنك المركزي في تطوير السوق النقدية الثانوية من خلال بيع وشراء حوالات الخزينة والسندات الحكومية وتطويرها لتدخل مع مزاد العملة في عمليات السوق المفتوحة ساهم في السيطرة على عرض النقد والحيلولة دون تدهور الاسعار[2].

وفي العراق فأن التضخم ليس ضروريا لتحفيز النشاط الاقتصادي ،مع امكانية تحسين مستوى النشاط الاقتصادي دون الحاجة الى زيادة الاستثمارات، بل من خلال الاستخدام الامثل للموارد دون

[1] - احمد بريهي العلي "سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع الخارجي في العراق"، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الاول ،السنة الاولى، ص37-39.

[2] - ثريا الخزرجي تقييم اداء السياسة النقدية، مصدر سابق ص (146)

زيادة الطلب، فتخفيض مستوى الطلب مع زيادة الانتاج عن طريق تحسين كفاءة اداء الجهاز الانتاجي، يساهم في استجابة التضخم لكل تحسن في مستوى العرض، وتشير الدراسات ان خفض الطلب الكلي بمقدار 1% مع زيادة العرض الكلي بنفس النسبة يحقق اثاراً ايجابية ويؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار[1] .

كما ان الانتقال الحاصل في السياسة النقدية من اعتمادها على الادوات المباشرة وخضوعها لقرارات السلطة السياسية في الاصدار النقدي (سياسة النقد الرخيص) قبل عام 2003 ،الى الاعتماد على **الادوات غير المباشرة بعد عام 2003 ،للتأثير في عرض النقد ساهم في تحقيق الاستقرار في الاسعار**[2].

وبصورة عامة يرتبط مستوى الاستقرار في الاسعار في الاقتصاد العراقي بمتغيرات رئيسة وثانوية ،وتعد التقلبات الحاصلة في اسعار النفط عالميا اهم المتغيرات الرئيسة فضلا عن الهيكل الانتاجي **والاستقرار السياسي، في حين تمثل السياسات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية والتجارية متغيرات ثانوية .**

اما النمو الاقتصادي فأن تحقيقه في البلدان النامية يختلف عن البلدان المتقدمة ،بسبب الطبيعة التدخلية للدولة في النشاط الاقتصادي واعتمادها المباشر على مصادر الايرادات الحكومية لتحقيق النمو، واعتمدت فلسفة العراق في المجال الاقتصادي على الملكية العامة لوسائل الانتاج لتحقيق الهيمنة الحكومية على مجمل اوجه النشاط الاقتصادي ولان العراق يعتمد على الموارد النفطية في تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية، نتج عن هذه السيطرة احلال التوجيه المركزي محل اقتصاد السوق وتحول من تنمية القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية الى تنمية القطاع النفطي، وما تحقق من معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعود معظمها الى نمو القطاع النفطي، ورغم اتفاق الاقتصاديين على مصادر النمو الاقتصادي الرئيسة متمثلة بالموارد الطبيعية ورأس المال والعمل والتكنولوجيا، فأن العراق الذي يمتاز بوفرة معظم عوامل الانتاج الاساسية او المدخلات المساهمة في **العملية الانتاجية من ارض وعمل ورأس مال مادي وبشري فضلا عن الموارد الطبيعية المتوفرة كالأراضي الخصبة والمياه والمعادن ،لكنه يعاني كيفية استغلال المدخلات الانتاجية بالشكل الذي يحقق زيادة في الناتج تتناسب مع احتياجات العراق من السلع والخدمات،**

جدول رقم (1) معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (1980-2010)

year	inflation	M1	Growth of $M_{1\%}$	GDP (Million)	Growth of GDP	Oil % of GDP	Industrial % of GDP	Agricultural % of GDP
1980	16.2	2650.20	--	11005.5	-	-		
1981	11.3	3645.5	37.30	11355.4	0.03	0.29	0.06	0.08
1982	28.1	4980.7	36.62	12772.0	0.12	0.23	0.07	0.10
1983	12.2	5527.4	10.97	12895.2	0.01	0.22	0.08	0.11
1984	7.6	5499.9	0.5-	15141.0	0.17	0.23	0.08	0.13
1985	4.4	5777	5.03	15582.9	0.03	0.22	0.09	0.14
1986	1.3	6736.6	16.61	15419.0	-0.01	0.14	0.11	0.14
1987	14.1	8316.7	23.45	18583.3	0.20	0.19	0.11	0.13
1988	21.3	9848	18.41	20555.6	0.11	0.18	0.13	0.14
1989	6.3	11868.2	20.5	21820.5	0.06	0.18	0.12	0.15
1990	51.7	15359.3	29.41	24398.8	0.12	0.08	0.08	0.19
1991	186.53	24670	60.61	23185.1	-0.05	0.03	0.05	0.26
1992	83.76	43909	77.98	59608.6	157%	0.002	0.05	0.35
1993	207.62	86430	96.83	145220.8	144%	0.0006	0.05	0.31
1994	492.14	238901	176.40	715376.5	393%	-0.0004	0.03	0.42

[1] - احمد بريهي العلي "التضخم والسياسة النقدية" 2009،ص13

[2] - ثريا الخزرجي ،السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات لحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،2007

1995	387	705064	195.12	2285862.6	219%	-0.00009	0.04	0.55
1996	16-	960503	36.22	2620966.0	0.15	0.001	0.004	0.44
1997	23	1038097	8.07	15058301.0	474%	0.74	0.006	0.08
1998	14.7	1351876	30.22	17079576.8	0.13	0.69	0.009	0.11
1999	12.5	1483836	9.76	34359781.6	101%	0.78	0.009	0.07
2000	4.9	1728006	16.45	24398.8	0.12	0.83	0.01	0.05
2001	16	2159089	24.94	23185.1	-0.05	0.75	0.01	0.07
2002	19	3013601	39.57	59608.6	157%	0.71	0.01	0.08
2003	33.6	2898188	91.6	145220.8	144%	0.69	0.01	0.08
2004	26.9	10148626	75.8	715376.5	393%	0.58	0.01	0.07
2005	36.9	11399125	12.3	2285862.6	219%	0.58	0.01	0.07
2006	53	15460060	35.6	2620966.0	0.15	0.55	0.01	0.06
2007	30.8	21721167	40.5	15058301.0	474%	0.53	0.02	0.05
2008	2.7	28189934	29.8	17079576.8	0.13	0.55	0.01	0.04
2009	6.9	37300030	32.3	34359781.6	101%	0.40	0.03	0.04
2010	2.4	51743489	38.7	177008600	0.27	0.42	0.05	0.12

المصدر: - التقارير الاقتصادية والنشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2011،البنك المركزي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة السنوية ،2008.
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003 ومطلع عام 2004،لعام 2005،لعام 2007.
- المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،عدد خاص 2003.

المبحث الثالث
الانموذج القياسي لتحليل العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010)

من اجل دراسة وتحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الاجلين الطويل والقصير في العراق ،تم الاستعانة بالاختبارات القياسية المتعلقة بالسلاسل الزمنية (time Sereis)، وتم الاعتماد على اختبار الاستقرارية (Stationary)، والتكامل المشترك (Contegration)، فضلا عن اختبار السببية (Causality test)، في نماذج السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ومعرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين، ونموذج تصحيح الاخطاء لمعرفة نوع العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل والقصير، وباستخدام برنامج (Eviews)

اختبار ديكي فوللر الموسع لقياس الاستقرارية لسلسلتي التضخم والنمو الاقتصادي في العراق بالأسعار الجارية.

من خلال الاختبار تبين عدم استقرار سلسلة التضخم عند مستواها ،وحصل الاستقرار بعد اخذ الفرق الاول، وبذلك تصبح السلسلة متكاملة من الدرجة واحد I(1) ، وعند اختبار استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي في العراق بالأسعار الجارية وللمدة ذاتها، تبين ان السلسلة مستقرة في مستواها مع اخذ الثابت حيث بلغت قيمة t المحتسبة(4.25-) ،وهي اكبر من القيم الجدولية عند المستويات الثلاثة، وعند اخذ الحد الثابت والاتجاه العام ،تبين ان قيمة t المحتسبة (2.15-) وهي اصغر من القيم الجدولية عند المستويات الثلاث.

ويجزم الباحث ان السلسلة غير مستقرة في مستواها * لوجود جذر الوحدة مما يتطلب ايجاد رتبة التكامل لهذه السلسلة، وعند اخذ الفرق الاول استقرت السلسلة عند مستوى (1%)،حيث بلغت قيمة t المحتسبة مع حد ثابت فقط (6.70-)،وهي اكبر من القيم الجدولية عند المستويات الثلاث، ومع اخذ الحد الثابت والاتجاه العام، بلغت قيمة t المحتسبة (6.67-) ،وهي اكبر من القيم الجدولية عند المستويات الثلاث، وهذا يعني ان السلسلة استقرت بعد اخذ الفرق الاول لها، اي انها متكاملة من

* تم التأكد من عدم استقرار السلسلة من خلال اختبار السلسلة بدون حد ثابت واتجاه عام في المستوى وكذلك فأن اختبار الفرق الاول للسلسلة بوجود حد ثابت واتجاه عام يعطي قيمة محتسبة اكبر من المستخرجة في المستوى .

الدرجة واحد I(1)، ولان سلسلة التضخم وسلسلة النمو بالأسعار الجارية متكاملة من الدرجة واحد I(1) ،لذلك يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك بينهما.

نتائج اختبار التكامل المشترك لسلسلتي التضخم والنمو الاقتصادي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1980-2010).

بعد اجراء اختبارات الاستقرارية لسلسلتي التضخم والنمو الاقتصادي في العراق بالأسعار الجارية واستقرارها عند اخذ الفرق الاول لها وتكاملها من الدرجة واحد I(1) ، لذلك يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك بين السلسلتين ،بالاعتماد على اختبار جوهانسن – جيسليوس (johansen and juselius) وقبل اجراء الاختبار ،لابد من تحديد الفجوة الزمنية (التخلف الزمني) للمتغيرين ،حيث يشير معيار (akaike)، الى ان فجوة التخلف المثلى للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي سنتين،والجدول رقم (2) يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (2) فجوة التخلف المثلى للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-217.6504	NA	12998.70	15.14830	15.24260	15.17784
1	-211.0094	11.90796	10849.77	14.96617	15.24906	15.05477
2	-198.1735	21.24573*	5931.280*	14.35679*	14.82827*	14.50445*

ويوضح الجدول ان اقل قيمة وفقا لمعيار (AIC) ،هي (14.35)، وهي عند مستوى تخلف سنتين وبالانتقال الى اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن – جيسليوس والموضحة في الجدول (3)، وتشير نتائج هذا الاختبار وفقا لاختبار الاثر (λTrace) ،ان القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الاعظم بلغت (38.85)، وهي اكبر من القيمة الحرجة (Critical Value) البالغة (15.49) عند مستوى معنوية(5%) .

وهذا يعني اننا نرفض فرضية العدم القائلة لا بعدم وجود متجه للتكامل المشترك (r =0) ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر (r =1) .

ويوضح اختبار الاثر امكانية وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، اذ بلغت القيمة المحتسبة لمعدل الامكان الاعظم (5.13)، وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (3.84)، لذلك نرفض فرضية العدم (Ho=B=0)، ونقبل الفرضية البديلة، اي هنالك اكثر من متجه للتكامل المشترك اي ان (r =2)، وبالتالي هنالك تكامل مشترك او علاقة توازنيه طويلة الاجل بأكثر من اتجاه بين التضخم والنمو الاقتصادي، وبالانتقال الى اختبار القيمة العظمى ((λ.max) تثبت النتائج ذاتها، حيث بلغت القيمة المحتسبة لمعدل الامكان الاعظم (33.71)، وهي اكبر من القيمة الجدولية البالغة (14.26)، عند مستوى معنوية (5%)، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، اي وجود متجهات للتكامل المشترك اكبر من الصفر وعند المستوى نفسه المعنوية يشير اختبار القيمة العظمى اللاحق ان القيمة الجدولية بلغت (5.13)، وهي اكبر من القيمة الحرجة البالغة (3.84)، وهذا يعني ايضا وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك بين المتغيرين وهذا يثبت وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وبأكثر من اتجاه.

جدول (3) اختبار جوهانسن - جسيلوس للتكامل المشترك للتضخم والنمو الاقتصادي في العراق بالأسعار الجارية

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.700008	38.85197	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.167706	5.139942	3.841466	0.0234

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.700008	33.71203	14.26460	0.0000
At most 1 *	0.167706	5.139942	3.841466	0.0234

نموذج متجهات تصحيح الخطأ (vecm) للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق في الاجلين الطويل والقصير

ان تحديد معلمات العلاقة في الاجلين القصير والطويل يتطلب ضرورة تقدير متجهات تصحيح الخطأ (vector error correction model) ،والجدول رقم (4) يوضح نتائج تقدير (vecm)،لمتغيري التضخم (x)والنمو الاقتصادي (y) في العراق ،

جدول رقم (4) نتائج تقدير (vecm) للتضخم والنمو في العراق

Cointegrating Eq:	CointEq1
X(-1)	1.000000
Y(-1)	-65.65491 (5.27026) [-12.4576]
C	-13.68514

حيث بلغت قيمة معلمة مرونة نمو الناتج في الاجل الطويل (-65.65) ، وهذه المعلمة معنوية نظرا لكون قيمة t المحتسبة بلغت (-12.45) وهي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (1%) وتؤكد قيمة الانحراف المعياري النتيجة ذاتها . في الحقيقة ان ذلك يشير الى ان النمو الاقتصادي في العراق يؤثر في التضخم في الاجل الطويل وان العلاقة بينهما عكسية وهذا ما تؤكده اشارة المعلمة السالبة ،وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية .

اما فيما يتعلق بمعاملات التصحيح في الاجل القصير فأن سرعة تصحيح الخطأ بالنسبة للتضخم في العراق بلغت (-2.21) اي ان هنالك (221%) ،من عدم التوازن في التضخم في الاجل الطويل يتم تصحيحه في السنة ،وفيما يخص النمو الاقتصادي في العراق فأن معامل التصحيح في الاجل القصير بلغ (-0.01)،اي ان (1%) من عدم التوازن في النمو في الاجل الطويل يتم تصحيحه في السنة ،وبالانتقال الى مرونات الاجل القصير، نلاحظ معنوية معلمات D(x-1) ، D(Y-1) ، في دوال التضخم والنمو الاقتصادي في العراق ، وكما موضحة في الجدول رقم (5) ،وهذا يشير الى احتمالية ان يكون هنالك اتجاهين للسببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق ، ويدعم اختبار F هذا الاتجاه حيث ظهرت قيمتها مرتفعة للدالتين وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ، والاختبار اللاحق يحدد اتجاه السببية بين المتغيرين .

جدول رقم (5) دوال التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

Error Correction:	D(X)	D(Y)
CointEq1	-2.217360	-0.010966

	(0.89108)	(0.01588)
	[-2.48841]	[-0.69067]
D(X(-1))	1.575061	0.010993
	(0.54520)	(0.00971)
	[2.88898]	[1.13167]
D(X(-2))	1.044209	0.006556
	(0.76459)	(0.01362)
	[1.36571]	[0.48122]
D(X(-3))	0.486782	0.005735
	(0.38980)	(0.00695)
	[1.24879]	[0.82569]
D(X(-4))	1.005184	0.011448
	(0.37457)	(0.00667)
	[2.68358]	[1.71531]
D(Y(-1))	-130.8404	-1.932622
	(34.0133)	(0.60604)
	[-3.84674]	[-3.18892]
D(Y(-2))	-60.24760	-0.833386
	(30.5009)	(0.54346)
	[-1.97528]	[-1.53349]
D(Y(-3))	24.36235	0.325898
	(26.0454)	(0.46407)
	[0.93538]	[0.70226]
D(Y(-4))	6.464441	0.069107
	(15.0123)	(0.26749)
	[0.43061]	[0.25836]
C	-18.39163	-0.256162
	(17.5839)	(0.31331)
	[-1.04594]	[-0.81761]
R-squared	0.871073	0.872497
Adj. R-squared	0.677681	0.681241
Sum sq. resids	20911.44	6.638845
S.E. equation	59.03592	1.051891
F-statistic	4.504199	4.561951

تحديد اتجاه السببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010)

وفقا لوجهة نظر كرانجر القائلة ان وجود التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية يتطلب ضرورة البحث عن اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات.

وبعد التحقق من وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق ،فلابد من وجود علاقة باتجاه معين او باتجاهين مختلفين بين التضخم والنمو الاقتصادي، ومن خلال اعتماد سببية كرانجر يمكن معرفة اتجاه العلاقة ،والجدول رقم (6) يشير الى نتائج الاختبار .

جدول (6) اختبار اتجاه السببية في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1990-2010)

CUSALITY	Obs	F-statistic	Probability
GROWTH → INFLATION	17	4.11971	0.04213
INFLATION → GROWTH		6.04427	0.01530

ومن خلال الجدول ثبت وجود اتجاهين للسببية في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، اي ان التضخم يسبب النمو الاقتصادي والنمو يسبب التضخم الاقتصادي في الاجل الطويل.
ويوضح الجدول معنوية قيمة F المحتسبة، عندما يكون النمو سببا في التضخم، حيث بلغت قيمة F المحتسبة 4.11 هي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يؤكد وجود اتجاهين للسببية في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق بالأسعار الجارية.

الاستنتاجات

يمكن ومن خلال التحليل الوصفي والانموذج القياسي للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق ، تحديد الاستنتاجات الآتية:

1- يعد عجز الموازنة واختلال هيكل الانتاج اهم العوامل المؤثرة في التضخم والنمو في الناتج المحلي الاجمالي كعوامل محلية ،وتأثير كبير لصدمات العرض كعامل خارجي.
2- ارتباط نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق بنمو القطاع النفطي وارتفاع اسعار النفط عالميا. وانخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في نمو الناتج ،وشكلت مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في العراق (17%،1.5%) من الناتج المحلي الاجمالي.
3- هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي في العراق، وساهم ارتفاع الايرادات النفطية في قيام القطاع العام بإزاحة القطاع الخاص من السيطرة على النشاط الاقتصادي، بالشكل الذي ادى الى حدوث الاختلال الهيكلي وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي .
4- حصول التضخم الركودي خلال التسعينيات، قابله اتباع السلطات النقدية سياسة النقد الرخيص، بالشكل الذي ادى الى ارتفاع معدلات التضخم بمستويات عالية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي.
5- غياب دور السياسة النقدية في التأثير على عرض النقد في العراق قبل عام 2003، واعتماد البنك المركزي على الادوات النقدية غير المباشرة بهدف السيطرة على السيولة المحلية في الاقتصاد والمحافظة على استقرار الاسعار بعد عام 2003.

كما اظهرت نتائج الانموذج القياسي لتحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010)، ومن خلال البرنامج الاحصائي (Eviews.5.2)، وبالاستعانة بالاختبارات القياسية المتعلقة بالسلاسل الزمنية ، ان العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي كانت كما يلي:

نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع لقياس الاستقرارية لسلسلتي التضخم والنمو الاقتصادي في العراق بالأسعار الجارية.

ولان سلسلة التضخم وسلسلة النمو بالأسعار الجارية متكاملة من الدرجة واحد I(1) ،لذلك يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك بينهما ، بالاعتماد على اختبار جوهانسن – جيسليوس (johansen and juselius)، ووفقا لمعيار (akaike)، فأن فجوة التخلف المثلى للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق هي سنتين، وتشير النتائج وفقا لاختبار الاثر (λTrace)، واختبار القيمة العظمى ((λ.max). عن وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك، وبالتالي هنالك تكامل مشترك او علاقة توازنية طويلة الاجل بأكثر من اتجاه بين التضخم والنمو الاقتصادي،

وعليه فأن التضخم الاقتصادي في العراق يعد احد المحددات السلبية للنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة وهي متطابقة مع ما طرحه ميلتون فريدمان.

التوصيات

1- نظرا للأهمية الكبيرة للاعتماد على الاساليب المتفوقة احصائيا واستخدامها في عملية التنبؤ، نرى ضرورة حصول صانعي السياسات الاقتصادي على معلومات عن طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل، لمعرفة الاثار الاقتصادية واتخاذ السياسات الملائمة والمنسجمة لتحقيق الاهداف الاقتصادية المطلوبة.

2- فسح المجال واعطاء دور اكبر للنهوض بالقطاع الخاص ودعمه للدخول في النشاط الانتاجي السلعي عن طريق توفير المزيد من التعاقدات الحكومية مع المشاريع الصناعية والزراعية الصغيرة والمتوسطة.

3- اعطاء اهمية ودور اكبر للسياسات الاقتصادية النقدية والمالية للتعويض عن الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، على اساس امكانية مساهمة تلك السياسات في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال اعتمادها على سياسات منضبطة كسياسة استهداف التضخم .

4- ضرورة قيام السلطات النقدية بإدارة نمو عرض النقد بما يتلاءم مع نمو حجم الناتج وفقا لسياسة القواعد النقدية الثابتة .

5- الاهتمام بإدارة التوقعات من قبل البنك المركزي ،لان توجهات السياسة النقدية الحديثة هي فن ادارة التوقعات .

6- السيطرة على معدلات التضخم والتضخم المستهدف يجب ان يكون الهدف الرئيس لواضعي السياسات الاقتصادية للوصول الى هدف النمو الاقتصادي.

المصادر

1-احمد بريهي العلي "التضخم والسياسة النقدية" 2009 .

2-احمد بريهي العلي "سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع الخارجي في العراق"، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الاول، السنة الاولى.

3-ثريا الخزرجي (تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم)، دراسة تحليلية للمدة(1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(13)، العدد(48) ،2007

4-ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات لحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،2007.

5-سمير سهام داود: اثر الاختلالات الهيكلية على التضخم : حالة دراسية الاقتصاد العراقي، بحث منشور ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2013.

6-محمد طاقة "التضخم في الاقتصاد العراقي بين التفسير والمعالجة" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الخامس، العدد 15، 1998.

7-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، عدد خاص،2004.

8-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003 ومطلع عام 2004،لعام 2005،لعام 2007.

9-المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،عدد خاص 2003.

10-تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2011، البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، 2008.